

مواقف متباينة من اعلان بوتفليقة تعديلا دستوريا

'القدس العربي'

31-10-2008

من كمال زاييت: جاءت ردود الفعل تجاه إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن تعديل دستوري جزئي ومحدود متباينة ومنقسمة، فبينما أشادت به أحزاب ومنظمات محسوبة على السلطة بكثير من المبالغة، وصفت أحزاب معارضة تعديل الدستور لتمكين بوتفليقة من ولاية رئاسية ثالثة بأنه 'انقلاب واقصاء للجزائريين'، بينما فضلت أحزاب أخرى مسك العصا من الوسط . قال كريم طابو الأمين العام لحزب جبهة القوى الاشتراكية (المعارض) ان إعلان رئيس الدولة عن تعديل الدستور ليس بالمفاجئ، واصفا ما حدث بأنه 'مجرد نهاية لترقب طال أمده'. وشدد على أن السلطة 'تمضي في رعايتها الأبدية للنظام'.

وأعلن الرئيس بوتفليقة في خطاب الاربعاء أمام القضاة وكبار المسؤولين انه قرر ادخال تعديل جزئي ومحدود على الدستور يخص مدد الفترات الرئاسية والعلاقة بين اجهزة الحكم. وأضاف طابو في بيان اصدره باسم حزبه أمس أن هذا القرار 'لن يغير شيئا في المعضلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، ولا حتى في مجابهة التحديات التي تنتظر البلاد'، موضحا أن الإعلان عن تعديل الدستور 'لن يأتي بأي شيء ايجابي للشعب الجزائري، ما عدا بالنسبة لأولئك يزيئون فضاء النظام'.

وأشار إلى أن السلطة 'تكرر نفس المناورات بأساليبها النكراء التي تفلت من العقاب في كل مرة'، مؤكدا أن هذه السلطة 'تتناسى حالات الانسداد السياسي التي عرفتها البلاد، وتعتمد على التعديلات والتصحيحات والمبايعة'.

واعتبر أن 'نفس المتاهات ونفس المغالطات تؤدي حتما إلى نفس العواقب'، مشيرا إلى أن البلاد 'مسيرة بعيدا عن كل المعايير السياسية المتفق عليها'. وشدد طابو على أن 'نفس الزمر تتناوب على الحكم بالدسياسة البوليسية وبالعنف الهمجي'، واستخلص أن 'الجزائريين الذين نُهبوا من كل شيء.. من ثرواتهم وذاكرتهم وحياتهم، الآن أضحي مستقبلهم أيضا منهوبا'.

وأكد طابو على أن حزبه يعارض بشدة 'استراتيجية الاستيلاء والانقلاب.. استراتيجية الركود والتراجع السياسي والخلقي'.

وكانت جبهة القوى الاشتراكية ثاني حزب يعارض الإعلان عن تعديل الدستور، بعد غريمه حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي وصف الإعلان عن تعديل دستوري يتيح لبوتفليقة الترشح لعهدة ثالثة بأنه بمثابة 'اقصاء للجزائريين'.

وقال بيان الحزب الذي يقوده سعيد سعدي ان بوتفليقة 'يريد البقاء في السلطة مدى الحياة'، وأنه (أي بوتفليقة) 'يسعى لتكريس منطق الولاء وإقامة نظام العشائر والجهوية، ويسعى، من خلال تعديل الدستور، لتمكين العشيرة من الاستمرار في الحكم'.

وامتنع حزب العمال (اقصى اليسار) عن ابداء رأي صريح وواضح من التعديل الدستوري. وقال الحزب ان الرئيس استخدم صلاحياته في تعديل الدستور، وأنه (الحزب) ينتظر الإعلان عن المواد الجديدة في الدستور ليعلن عن موقفه النهائي منها.

كما التزمت حركة مجتمع السلم (تيار إسلامي وعضو في التحالف الرئاسي) بموقف غير واضح تماما فلم ترحب كشريكيها الآخرين في التحالف بنفس الدرجة من الحماس، كما لم تعارض التعديل. واعتبرت الحركة، على لسان أحمد إيسعاد رئيس كتلتها البرلمانية، أن مجلس الشورى هو المخول ليعطي رأيه في هذا الموضوع.

وأضاف إيسعاد أن الحركة 'لا يحكمها أشخاص وإنما تسيرها مؤسسات'، وتوقع أن يؤجل مجلس الشورى

اعلان قرار بشأن التعديل الدستوري إلى غاية الاطلاع على التعديلات المقترحة. بينما لم يصدر إلى غاية كتابة هذه السطور رد فعل عن أحزاب أو شخصيات أخرى كان من المفروض أن تعبر عن رأيها في القرار.

وعلى جانب آخر وصف حزب جبهة التحرير الوطني (عضو التحالف الرئاسي) أن التعديل الدستوري 'هدية' لنوابه في البرلمان و'مكافأة لهم على نضالهم' من أجل تعديل الدستور، معتبرا أنه يطمح في تعديل آخر أوسع وأشمل للدستور.

وأعرب التجمع الوطني الديمقراطي (حزب رئيس الحكومة) عن استعداده للمساهمة في 'إنجاح التعديل والإسراع في الانتهاء منه'.

من جهتها خصصت الصحف اليومية والأسبوعية الصادرة أمس الخميس صدر صفحاتها لموضوع التعديل الدستوري، فكتبت صحيفة 'الخبر' (خاصة) مقالا رئيسيا عنوانه 'بوتفليقة يعدل الدستور ليترشح لعهدة ثالثة'، معتبرة أن ما قاله الرئيس بشأن 'تمكين الشعب من ممارسة حقه في اختيار من يحكمه' دليل على رغبته في تمديد فترة إقامته في قصر الرئاسة، التي كان يفترض أن تنتهي الربيع القادم. أما جريدة 'الوسوار الجيري' (خاصة صادرة باللغة الفرنسية) فقد خصصت مساحة واسعة لهذا الموضوع، مؤكدة في إحدى مقالاتها أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستكون 'مغلقة على بوتفليقة وبعض المرشحين' الذين يسمون عادة ب'أرانب السباق الانتخابي'، معتبرة أن ترشح الرئيس لخلافة نفسه سيجعل رؤساء الأحزاب الكبيرة وكثيراً من الشخصيات يحجمون عن منافسته لأنهم يعلمون مسبقاً أنهم سيخسرون السباق.

من جهتها قالت جريدة 'الوطن' (خاصة صادرة بالفرنسية) أن الرئيس 'نجح في استراتيجيته التي رسمها بدقة لضمان قطع الطريق على منافسيه في انتخابات الرئاسة القادمة، التي حضر لها بعناية منذ فترة طويلة، في وقت لا تزال فيه أحزاب المعارضة مشتتة ومنقسمة'.

أما الصحف الحكومية فغردت خارج السرب، إذ كتبت صحيفة 'المساء' أن قرار تعديل الدستور 'لا يمكن إلا أن يدرج في إطار الارتقاء بالممارسة الديمقراطية'، واعتبرت أن الإعلان عن التعديل بمناسبة افتتاح السنة القضائية إشارة واضحة إلى 'حرص الرئيس على أن تكون كل القرارات المتخذة دستورية وفي إطار الشرعية ودولة القانون'.